

# الجدار المضاد للانفاق: المقاومة

نفق تابع للمقاومة... لكن في 2016 بدأت عمليات الحفر لبناء الجدار الأرضي. أما «أبو يوسف»، وهو أحد أعضاء الوحدات الهندسية في إحدى الفصائل، فقال إن قوات العدو بعدما تكون قد أجرت العمليات الاستكشافية وفحصت تربة المنطقة وجغرافيتها داخل غزة، بدأت الحفر وإدخال شبكات من الحديد في العمق المحفور، ثم تسكب الإسمنت فوقها، مضيفاً: «وفق تقديراتنا هم وصلوا إلى عمق 40 متراً داخل الأرض». ويذكر هذا المقاوم أنه بعد العمليات الأولية، وإقرار الحكومة الإسرائيلية إكمال الجدار، استقدمت قوات الاحتلال عدداً أكبر وأضخم من الآليات،

الضخمة للوصول إلى أعماق كبيرة في عمق الأرض. ومن حول تلك المعدات، تحيطها تلال رملية بنبتها جرارات إسرائيلية منذ بداية العمل بهدف حماية العمال والمهندسين من الصواريخ الموجهة والقناصة، وتوجد بقرب الآليات أدوات عسكرية دفاعية وهجومية. يقول «أبو محمد»، وهو أحد عناصر الرصد، إنهم لاحظوا منذ نهاية الحرب الأخيرة إجراء سلسلة من التجارب على الحدود استخدمت فيها مجسات وأجهزة خاصة للكشف داخل الأرض، ذكراً أنهم في المنطقة الشمالية رصدوا «أكثر من 10 تجارب بهذه الأجهزة الحديثة». وأضاف: «نؤكد أن جميع التجارب أخفقت، ولم يستطع الجيش الإسرائيلي الوصول إلى أي

يمثل الجدار على عمق 40 متراً تحت الأرض تحدياً جديداً للمقاومة في الحرب المستمرة مع العدو. حرب الأمن والدمعة. وبينما لا شك في أن مواصلة إسرائيل، التي تحولت إلى «دولة» بين جدران، بناء المزيد منها حول نفسها، تعميق لهزيمة عقيدة الهجوم والهجمات الاستباقية. مقابل تعزيز الردم والحالة الدفاعية، فإن المقاومة لم تبت قلباً حيال الجدار الجديد. المختلف كلياً عن كل ما بناه الاحتلال سابقاً. إذ تؤكد إيجادها حلولاً تقنية، وذلك بجانب إضرارها بأن ما اكتشف من أنفاق في الشهور الماضية كان نتيجة «خرف أمني تجريبي معالجته». ومن جانب آخر نفيها نجاح أي تقنيات لكشف الأنفاق

غزة - هاني إبراهيم  
منذ الحرب الإسرائيلية الثالثة على قطاع غزة عام 2014، وبعد تنفيذ المقاومة الفلسطينية ست عمليات نوعية باستخدام الأنفاق أطلق عليها «عمليات الإنزال خلف خطوط العدو» ومثلت مفاجأة للعدو وسببت قتل عدد من جنوده، شرع الاحتلال في العمل على «حلول دفاعية»، مستعيناً في ذلك بشركات دولية للمساعدة في ابتكار تقنيات لكشف الأنفاق تحت الأرض، وهو ما لم تثبت نجاعته منذ ثلاث سنوات. بعد إخفاق هذه التجارب، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى حل مفترض، وهو أكثر كلفة، ويتمثل في بناء جدار تحت الأرض بأعماق كبيرة (أكثر من الأعماق المتوقعة لأنفاق المقاومة التي تكون عادة 25 - 35 متراً) على طول الحدود مع القطاع، وذلك بهدف تخريب الأنفاق الموجودة في حال مرور الجدار عبرها، وأيضاً منع بناء أخرى في السنوات المقبلة، وأطلق على المشروع اسم «زوهر هدروم»، أي «توهج الجنوب». ومنذ عام تقريباً (2016) يعمل العدو على إنجاز المرحلة الأولى، التي ظهرت آثار العمل بها في الحدود عياناً للمزارعين وسكان المناطق الملاصقة لها. وأجريت مراسل «الأخبار» جولة على بعض تلك المواقع برفقة مجموعات من عدة فصائل، والتقى عناصر من وحدات «الرصد» وآخرين من الوحدات الهندسية. وكان ملاحظاً أنه على طول حدود القطاع، البالغة

## مختلف عن جدار الضفة والجدار المصري

ترى مصادر في المقاومة أن الجدار الجديد - تحت الأرض وفوقها - حول قطاع غزة ليس له مثيل في أي مكان في العالم، لأنه مختلف حتى عن الجدران الإسرائيلية التي بُنيت في الضفة المحتلة أو على الحدود مع مصر والأردن، وكذلك عن الجدار الفولاذي الذي بنته السلطات المصرية على حدود قطاع غزة عام 2010 بعمق 25 متراً، علماً بأن المشروع الأخير الذي تقرر في عهد حسني مبارك كان قد جُمّد واستبدل به ضخ مياه البحر لتدمير الأنفاق بين رفح المصرية والفلسطينية في عهد عبد الفتاح السيسي. ومن الفروق بين هذه الجدران أن الجدار المضاد للأنفاق حول غزة عمقه داخل الأرض أضعاف مضاعفة عما هو ظاهر فوقها، وهو مبني من ألواح خرسانية وليست حديدية، تصب داخل الأرض بسمك 70 سم. كذلك يُركب أسفل الجدار حساسات إلكترونية كي تلتقط الاهتزازات والأصوات في باطنها، لكن هذه المجسات التي ركبت في المناطق التي أنجز فيها الجدار ليست فعالة حالياً، ويبدو أن إكمال تركيبها سيكون خلال العام الجاري كي تعمل بصورة منظومة متكاملة.

تصميم ستان عيسى

## الجدار الأرضي المضاد للأنفاق على

موازنة المشروع  
3.34 مليار ش.ب  
(قرابة مليار دولار)

البناء يجري على طول  
البالغة 65 كلم بشك

### تقرر بناء الجدار بعد الحرب الأخيرة عام 2014

في أيلول 2016 بدأ الجيش الإسرائيلي تجارب استكشافية على الحدود

في شباط 2017 أقام الجيش الإسرائيلي مصنعاً للإسمنت قرب الحدود

ينقسم العمل في المشروع على ثلاث مراحل:

- 1 بناء جدار داخل الأرض على مدار 20 كلم مقابل المستوطنات والمواقع العسكرية تنتهي بإجاز 21 موقعاً
- 2 بناء جدار فوق الأرض بطول 6 أمتار وإكمال الجدار داخل الأرض وفوقها على طول الحدود
- 3 بناء كاسر للأمواج على الحدود الشمالية يتصل بلسان بري صنفا مع منظومة الكشف العالي داخل البحر

## الرباط - عبيد اعبيد

أثار مقترح قانون تقدم به أكبر الأحزاب المعارضة في المغرب، وهو حزب «الأصالة والمعاصرة»، جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والحقوقية، ولا سيما الهيئات المدافعة عن الأقليات الدينية في المملكة، وذلك إثر زيارة رئيس المكتب السياسي السابق لحركة «حماس»، خالد مشعل، ووفد من الحركة، للرباط نهاية الأسبوع الماضي. الأمين العام لـ«الأصالة والمعاصرة»، إلياس العماري، أعلن فجة عقب لقائه مشعل، أن حزبه «سيقدم في البرلمان بمسودة قانون يُسقط الجنسية المغربية عن مغاربة إسرائيل»، وهو ما رُحّب به مشعل في معرض تصريحاته للصحافة عقب لقاء الاثنين.

ما زاد حدة السجال في الأوساط السياسية حول القانون هو خروج رئيس كتلة «الأصالة والمعاصرة» في مجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان)، محمد أشوررو، لتأكيد أن حزبه سيبدأ إجراءات تقديم مقترح القانون المذكور إلى

لجنة الخارجية في المجلس من أجل مناقشته. وأوضح أشوررو، في حديث إلى «الأخبار»، أن فكرة المقترح «جاءت خلال الاجتماع الذي جمع الأمين العام للحزب، إلياس العماري ومشعل». كذلك كشف رئيس برلمانيي الحزب عن عزمه على تقديم مسودة القانون إلى اللجنة مستهل الأسبوع المقبل، وذلك رغم ضغط هيئات حقوقية للعدول عن ذلك.

في الوقت نفسه، تدفع مجموعة أخرى إلى سنّ القانون، وذلك بمبرر «فصل الجنسية المغربية عن الكيان الصهيوني». ومن هؤلاء رئيس «مجموعة العمل الوطنية من أجل القدس»، خالد السفياي، الذي قال لـ«الأخبار»، إن هذا القانون سيكون من أجل «تأكيد فصل كل ما هو مغربي عن إجرام الصهاينة، وليس من أجل سحب الجنسية المغربية من مغاربة اختاروا الإقامة في بلد غير بلدهم الأم». وعن الصعوبات التي قد تواجه القانون، أفاد السفياي بأنها تكمن في «تحديد المستوطنين الذين يحملون الجنسية المغربية، كما من الوارد

## المغرب

# إسقاط الجنسية عن مغاربة إسرائيل يثير «عاصفة» قانونية وسياسية

حالة من «القلق» تقابلها حالة تأييد بشأن مشروع إسقاط الجنسية المغربية عن مغاربة إسرائيل، الذين لم تحسم المملكة ردهم الحقيقي. بعد ثلاث موجات هجرة طوعية أو جبرية من بلادهم إلى فلسطين المحتلة. ووجهت في سبيل ذلك رسائل إلى الملك لمنع مرور المشروع في مجلس النواب، فيما يدفع كل طرف بحججه التي يراها دامغة

## اقترح حزب «الأصالة والمعاصرة» مشروع القانون بعد لقائه خالد مشعل

جداً أن يكون اليهود المغاربة الذين يسكنون المستوطنات قد تخلّوا عن جنسيتهم الأصلية». ورأى أن المناهضين للطبيع سيقفون مع هذا المقترح «لأنه يعزل الهوية المغربية الوطنية عن قيادات صهيونية باتت تتبجح بكونها عربية مغربية». أما عن رفض الأقلية اليهودية للقانون، فقال السفياي إن «المغاربة يعرفون جيداً كيف يفصل بين اليهود كديانة كباقي الديانات، والكيان الصهيوني العنصري الإجرامي». مع ذلك، عبّر بعض اليهود المغاربة عن انتقادهم القانون،